ندوة

المقاومة الوطنية اللبنانية: من أجل دعمها وتحميمها

المشاركون

السيد محمد حسن الأمين: قاضي شرع صيدا، علاّمة ورجل دين مستنير، أديب وشاعر، ووجه بارز من وجوه المقاومة الوطنية والثقافية في الجنوب اللبناني.

الأستاذ كريم مروّة: مناضل، ومثقّف، وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني. لهُ عدّة مؤلّفات أبرزها كتاب: **المقاومة، أفكار للنقاش عن الجذور والتجربة والآفاق**. وهو الآن أيضاً المدير المسؤول لمجلّة **الطريق** اللبنانية.

الأستاذ الياس خوري: روائي، وناقد ثقافي وأدبي، وقصّاص؛ وهو أيضاً رئيس تحرير الملحق الثقافي لجريدة **النهار** اللبنانية، وأحد مديريْ «مسرح بيروت». لهُ عدّة مؤلّفات، منها **زمن الاحتلال** (وهو مجموعة مقالات نشرها، وتعنى بشكل أساسي بمفاعيل الاحتلال الإسرائيلي للبنان وبسبل المقاومة).

سماح ادريس: باسم مجلّة الآداب أرحّب بكم اجمل ترحيب؛ أرحّب بالعلاّمة السيّد محمد حسن الأمين وبالأستاذ كريم مروّة وبالأستاذ الياس خوري. واشير منذ البداية إلى أنّ المدعوّين لهذه الندوة ليسوا ممثّلين لأيّة احزاب، وإن كان بعضُهم ذا موقع حزبيّ معيّن. كما تجدر الإشارة إلى أنّ القائمين على هذه الندوة لا ينتقصون من الدور الأساسي، وربّما الوحيد، الذي يضطلع به «حزب اللّه» في المقاومة العسكرية للاحتلال الإسرائيلي اليوم في الجنوب والبقاع الغربي... وإنْ كان وجود المدعوّين هنا يؤكّد رغبَتَنا - في الوقت نفسه - في ألاّ تنحصر المقاومةُ بهذا الحزب وحده، ورغبَتَنا في ان نرى المقاومة كما كانتْ في نشاتها الأولى صيفَ ١٩٨٢: اكثرَ تعدّداً وتنوُّعاً ممّا هي عليه اليوم، وإن كانت اليوم اكثرَ احترافاً واشدَّ وقعاً على جنود الاحتلال مِنْ سابقتها. وفي السياق نفسه يثمّن القائمون على هذه الندوة دورَ الأحزاب والفصائل اللبنانية والفلسطينية التي اسّست جبهة المقاومة الوطنية اللبنانيّة (وفي طليعتها: الحزب الشيوعي اللبناني، ومنظمة العمل الشيوعي، وحزب العمل الاشتراكي العربي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)، ولا يعني عدم وجود ممثّلين عنها هنا انتقاصاً للدور الطليعي والمؤسّس الذي تنكّبته هذه الأحزاب والفصائل عام ٨٢ وبعدها. وتتمنّى المجلّة، في ختام هذه المقدّمة التي لا بدّ منها، ان تفسح هذه الندوةُ المجالَ لنقاش واسع على صفحات الآداب مِن اجل مناصرة المقاومة الوطنية للاحتلال الإسرائيلي، ومن اجل تكثير اصواتها، وبلورة افقها المستقبليّ.

المحور الأول: المقاومة والسلطة اللبنانية

ادريس: استهلّ هذا المحور بالطلب إليكم الاستماعَ إلى جزء من مقابلة اجرتها إذاعة «صوت الشعب» مع السيّد محمد حسن الأمين بمناسبة الذكرى الرابعة عشر لانطلاقة «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» (منتصف أيلول ١٩٨٢).

حديث السيّد الأمين لـ«صوت الشعب»: لا اودّ أن انحو في هذه المناسبة منحى الخطاب التمجيدي لهذه المقاومة. واظنّ أنّ الخطاب التمجيدي الذي نطلقه دائماً في وصف المقاومة والاحتفاء بها بات يُغيِّب - عن قصد احياناً، وعن غير قصد احياناً كثيرة - المشاكل الحقيقيّة التي تواجهها. وأبرز هذه المشاكل هي سياسة عزل المقاومة، أي محاصرتها بلغة المدح والتمجيد ومنعُها مِن أن تدخل في نسيج القرار السياسي في لبنان. السلطة السياسية في لبنان تريد المقاومة مجرّد «ديكور» ولا تريد أن تلتزم بموجباتها. والسلطة السياسية تتّبع نهجاً سياسيّاً تطبيعيّاً تجاه الكيان الصهيوني في مضامينه وأبعاده ومراميه، وتدفع بالمجتمع ايضاً إلى هذا

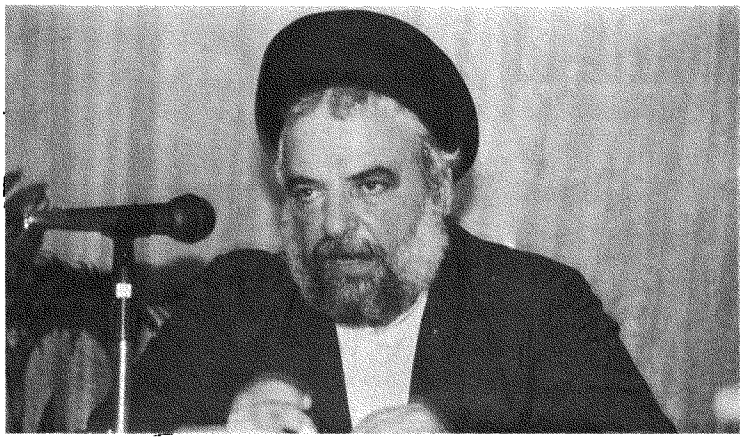

● يُراد للمقاومة أن تبقى خارج النسيج الاجتماعي والسياسي اللبناني، وأن تكون نوعاً من العنترية أو البلطجة!

● ان استحضار قضية الحرية في لبنان هو أفضل وجه لاستحضار المقاومة!

● تخطّط السلطة اللبنانية لكي يصبح لبنان جزءاً قابلاً لـ«الشرق أوسطية»، لا جزءاً معترضاً عليها!

النهج، ولكنّها تريد للمقاومة أن تكون مجرّد ورقة استقواء مؤقّت في يدها. منطق السلطة يقول إنّ المقاومة تقاتل وتنتصر وتستشهد في سبيل لبنان، ولكن لا يحق لهذه المقاومة أن تكون شريكاً في القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي للوطن. المقاومة في نظر السلطة فريق من العسكر، وظيفتُه القيامُ بالعمليّات (...) على أن تنهي هذه السلطة، في الوقت المناسب، هذه الوظيفة وتقول لأصحابها: شُكراً، لقد أديتم واجبكم(...)

لذلك فإنّ السلطة، في نظرنا، قد ساعدت على انحصار المقاومة في فريق واحد من اللبنانيين، بالرغم من كون المقاومة خيارَ أكثرية اللبنانيين. ولذلك أيضاً فإنّ السلطة التي لم تتمكّن من منع وصول ممثّلين للمقاومة إلى المجلس النيابي [صيف ١٩٩٦]، نجحت في محاصرة هذا التمثيل النيابي وحوّلته إلى مجرّد زينة أو «ديكور» كما ذكرت.

ادريس: بعد سماع حديث السيد الأمين، بإمكان المرء أن يضيف امثلة شتّى على سعي السلطة لتحجيم المقاومة: عبر حصرها - مثلاً - في وسيلة إعلامية محدّدة... وعلى سعي هذه السلطة ايضاً إلى خلق شرخ بين المقاومة والشعب وذلك بعدم وفائها بمستلزمات الصمود، من ملاجئ ومستشفيات وغير ذلك.

ولكنّ ما يوازي مساعي السلطة خطورةً هو سعيها ايضاً إلى خنق المقاومة بـ«الائتلاف» معها، وخنقِها باستبعاد كلّ الأصوات الديموقراطية واليسارية والدينيّة المستنيرة عن موقع القرار التشريعي في البلاد. وربّما في هذا الإطار يمكننا وضع حديث السيّد الأمين في مؤتمر صحفيّ عقده في نهاية شهر أيلول، بعد الاعتداء على نجلِهِ مندوبِ لائحة «الخيار الديموقراطي» السيّد الصديق علي الأمين من قبل عناصر تنتمي إلى لائحة السلطة أو «المحدلة». سؤالي للسيّد الأمين، ومن بعده للأستاذين كريم والياس، هو عن دور «الشيعية السياسية» في السلطة، وهل صارت جزءاً من مخطط فرض الحصار على المقاومة، بل طَمْسها او تجييرها - على الأقلّ - لصالح نهج المفاوضات والتسوية، رغم أنّ هذه «الشيعية السياسية» قد كانت - حتى وقت قريب - طرفاً من أطراف هذه المقاومة؟

السيد محمد حسن الأمين: في البداية لا بدّ لي من توجيه الشكر إلى مجلّة **الآداب** وإلى عميدها وإلى رئيس تحريرها(...) على هذه الفرصة التي أتيحت لنا للحديث عن هذا الشأن الذي هو في أساس مهمّات هذه المجلّة الرائدة. وبالإجابة على السؤال أقول: إنّي أزكّي القول بوجود «شيعيّة سياسية» بالرغم من أنّ البعض قد يرى أنّ مثل هذا المفهوم غير دقيق تماماً، ولكنّي أرى العكس مادام النظام السياسي في لبنان يجري تركيبُه مجدّداً على أساس طائفي. بل أكاد أقول إنّ المنحى الطائفي في إقامة البنية السياسية في لبنان بعد «مؤتمر الطائف» بات أوضح ممّا كان عليه قبل هذا المؤتمر. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ طُرُقَ اختراق البنية الطائفية في لبنان قد كانت أشدّ يُسْراً قبل «الطائف» ممّا هي عليه اليوم بعد قيام ما يُسمّى بـ«نظام الترويكا».

فقد كانت الطائفة صيغةً اجتماعية متعدّدة قادرة من خلال تطوّرها على أن تقيم جسوراً بينها وبين الطوائف الأخرى وأن تحقّق نوعاً من الاندماج الوطني مع بقيّة الطوائف... في حين أنّ طرق تنظيم الوضع الطائفي السياسي اليوم تكاد لا تسمح بمثل هذا التواصل، وإنّما تسمح بـ«اقتطاع» الطائفة. ومن المفارقات أن تتحدّث بعض وجوه السلطة الجديدة عن «إقطاع سياسي» في التاريخ القريب للبنان والجنوب، في الوقت الذي يبدو أنّ الإقطاع المنهجي الذي نشهده اليوم يجعل الوضع الراهن نفسَه شكلاً من أشكال الإقطاع. فهذا النظام بات يُقطع طائفة بأكملها لاتجاه واحد، وربّما لشخص واحد أيضاً. وهذا هو مؤدّى «الترويْكا» وحاشيتها وملحقاتها في نظامنا السياسي؛ وأعني بالحاشية: أركان الطوائف الذين استولدتهم الحربُ اللبنانية، وتمّ ربطُ الطوائف بهم، وتسليمُ كلّ ركنٍ منهم مقدراتِ الدولة التي تخصّ كل طائفة تسليماً كاملاً.

بهذا المعنى فإنّ هناك «شيعية سياسية» فيما أعتقد. وهنا أودّ أن ألفت النظر إلى أنّه من الطبيعي جدّاً - بل من الحتميّ - أن يأتي مثلُ هذا التنظيم الطائفي الدقيق للبنية السياسية في لبنان على طموحات وآمال وتطلّعات كثيرة، وأن يأتي على إنجازات كثيرة أيضاً. ومادمنا نتكلّم عن المقاومة، فقد كانت هناك أحلامٌ في أن يحقّق البعضُ مواقعَ وطنيةً عن طريق المقاومة، فجاء النظامُ السياسي ليردّ هذه الأحلام إلى مورد

واحد هو مورد الطائفة نفسها. وبهذا المعنى تمّ إدخال الشيعيّة السياسيّة في النظام السياسي اللبناني بشرط ألاّ تكون على علاقة حقيقيّة بالمقاومة كمشروع... وهو مشروع لا يمكنني ولا أستطيع أن أتصوّر أن يكون طائفياً؛ فبمجرّد تورّط أيّ طائفة بتبنّيهِ فهذا يعني بالضرورة أنّ هذا التبنّي سيؤول إلى مغادرة هذه الطائفة لموقعها الطائفي باتجاه بنية مختلفة للمجتمع السياسي في لبنان.

إنّ الأعمال البطولية التي تقوم بها المقاومة ضد الاحتلال في الجنوب يُراد لها أن تكون نوعاً من «العنترية» أو «البلطجة» اللبنانية.. بمعنى أن تبقى هذه المقاومة – كما ذكرتُ في المقابلة التي أجرتْها معي «صوت الشعب» – خارج النسيج الاجتماعي والسياسي وخارج صناعة القرار اللبناني. وفي الانتخابات أُريد للفريق الوحيد المتبقّي في المقاومة الميدانية [المقصود: حزب اللّه] أن يمارس دوره السياسي بوصفه جزءاً من طائفة، ولم يُتَحْ له أن يعكسَ ذاته بوصفه مقاومة. وهكذا تمّ تقليص حيويّته وتأثيره ووزنه التي تفوق تلك الخاصّةَ بأجزاء أخرى من هذه الطائفة [الشيعيّة]. لقد تمّ تقسيم الطائفة الشيعية إلى أسهم وحصص ومناطق ومحاور كان لحزب اللّه نصيبه منها، لا بوصفه مقاوماً بل بوصفه جزءاً من هذه الطائفة التي تمّ تعيين مركز قوة أساسي لها بمعزل عن اعتبارات المقاومة واعتبارات العمل السياسي [التجديدي] في لبنان.

الياس خوري: أريد أن أتحدّث أوّلاً عن المقاومة، قبل الحديث عن علاقتها بالسلطة اللبنانية. فأحد الدروس الكبرى التي علّمتني إيّاها الحربُ اللبنانية هو أن لا شيء يدوم، وأنّ كلّ شيء معرّضٌ للتغيّر السريع. لكنّ هناك ثابتاً واحداً في خضمّ هذه التغيّرات الكبرى منذ بداية الغزوة الصهيونية لأرض فلسطين، وهو وجود مقاومة عربية للصهيونية: من عز الدين القسام، إلى فوزي القاوقجي، فمعروف سعد الذي اصطحب معه مجموعة [مِن المقاتلين اللبنانيين] إلى فلسطين عام ٤٨، فالمقاومة الفلسطينية (٦٥)، فالمقاومة الوطنية اللبنانية (٨٢)، وصولاً إلى المقاومة الإسلامية... ومهما اتّخذت هذه المقاومة من أسماء وعناوين وأساليب وتكتيكات، فالجوهر واحد وثمّة خط واحد ينمو – وعلى غير إدراك منّا ربّما – ولا ينقطع. ولذا أودّ أن أضع المقاومة الوطنية اللبنانية في هذا الإطار. ولعلّ من المفاعيل السيِّئة للحرب الأهليّة اللبنانية أنّها سعت إلى إقناعنا، في فترة من الفترات، بتجزئة المقاومة ضد إسرائيل. بل بلغت الأمور حدّاً مخزياً مع حرب المخيّمات، عبر تفكيك الجبهة المقاومة لإسرائيل، وتحويل هذه المقاومة إلى جزء من الحرب الأهليّة والتفكّك الداخلي للمجتمع اللبناني. وحتى اليوم فإنّنا مانزال عاجزين عن رؤيةٍ جامع لعناصر التنوّع في المقاومة العربيّة لإسرائيل. ومن أجل هذا تبدو مناقشتنا اليوم للمقاومة الوطنية في الجنوب وكأنّها مناقشة للمقاومة التي يقوم بها «حزبُ اللّه»، في حين أنّ الإطار أعظم: وهو إطار المقاومة العربيّة المتنوّعة الأشكال، وهي مقاومة آمن أنّها ستستمر حتى في حال توقيعنا – وعن قناعة أيضاً! – صلحاً مع إسرائيل، إلى أن تعود الأمور إلى نصابها التاريخي الأساسي؛ ولن تكون العلاقة مع الغزوة الصهيونية مختلفة عن علاقة العرب في السابق مع الغزوة الصليبية في القرنين التاسع والعاشر.

أعود إلى السؤال، إلى علاقة المقاومة بالسلطة. وهنا أودّ أن أقول بصدد «الشيعية السياسية» إنّ هذه الشيعيّة ما كان لها أن تنشأ لولا سقوط «الحركة الوطنية اللبنانية». فقد اندلعت الحرب، وطرحت «الحركة الوطنية» برنامجاً سياسياً أميل إلى نقده بشدّة بسبب لاجذريّتِهِ في التعامل مع المسألة الطائفية. ولكن هذا البرنامج الذي كان يسعى إلى الوصول إلى مجتمع لاطائفي، قد دُمِّر عسكرياً مع نهاية «حرب السنتيْن». ونشأ بعد هذا التدمير تفكُّكٌ جديد في مقوِّمات الوضع اللبناني، كانت من ظواهره: «الشيعية السياسية»، و«الدرزية السياسية» – والأخيرة ظاهرة أوضح من سابقتها، رغم أنّ أحداً تقريباً لا يتحدّث عنها للأسف، وهي معنيّة أساساً بالأداء السياسي الطائفي الكامل لقيادات الطائفة الدرزية.

وإذا كانت «المارونية السياسية» قد نشأت في كنف مشروع «سايكس بيكو» وفي ظلّ تقسيم المنطقة، وبرعايةٍ فعليّة من قوى استعماريّة مهيمنة... أقول: إذا كانت هذه المارونية السياسية لم تستطع أن تبقى على قيد الحياة خمسين سنة، فإنّ الطائفيات السياسية الأخرى غير قابلة – في رأيي – للحياة. وهذا لا يعني أن نتوقّف عن النضال ضدّها أو عن تحليلها، بل يعني ضرورة أن نضعها في إطارها النسبيّ جدّاً والمرحلي جدّاً، فلا ننظر إليها بما يتعدّى كونَها تعبيراً مؤقتاً عن لحظة سياسية. هذا التعبير هو نتاج إدارة لبنان قبل الطائف، وتحديداً مع مشروع «الاتفاق الثلاثي» بين ميليشيات الحرب الأساسية: «القوّات اللبنانية» وحركة «أمل» والحزب التقدمي الاشتراكي. وبعد «الطائف» أُضيف إلى هذه القوى طَرَفٌ سنّيٌّ، فكان رفيق الحريري الذي قدّم أيضاً تمويلاً وغطاءً دولياً للمشروع، وأعطاه «شرعيّة» بعد انتخابات البرلمان اللبناني عام ١٩٩٢ – وهي انتخابات غير شرعيّة على الإطلاق. جوهر هذه التركيبة السياسية الحالية، المبنيّة على الاتّفاق الثلاثي الذي تحوّل إلى اتّفاق رباعي، هو أن لا تكون هناك سلطةٌ أو نِصاب للسلطة في لبنان، بل أن يكون هذا النصاب خارج لبنان. فتشكّلت مجموعة مكوّنات طائفية تعطي لهذا الاتّفاق معناه، لكي تعطي لهذه السلطة الموزَّعة بلا نصاب ضرورتَها وضرورةَ لجوئها إلى صُنّاع القرار خارج لبنان.

إذا وضعنا الأمور في هذا الإطار اتّضح لنا ظرفيّة هذه الطائفيات؛ فلا بَلَد يُحكم على هذا النحو زمناً طويلاً. وانطلاقاً من هذا تبدو الشيعية السياسية وعاءً للمقاومة، أو معبراً عنها. وهذا – للوهلة الأولى – أمرٌ صحيح؛ فالمقاومة يقوم بها مسلمون وشيعة تحديداً...

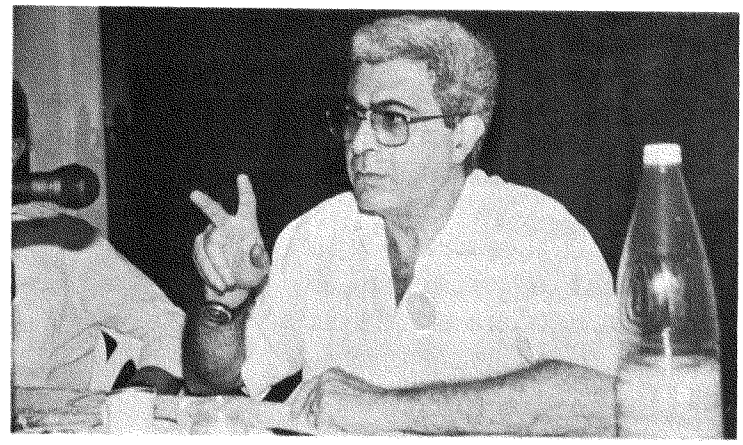

● مازلنا عاجزين عن رؤية جامع لعناصر التنوّع في المقاومة العربيّة لإسرائيل!

● دور الثقافة هو نقد المقاومة أوّلاً، وفرضُ نفسِها عليها رغماً عنها!

● المجتمع سيواصل المقاومة حتى لو توقفنا جميعاً عنها!

ادريس (مقاطعاً): عفواً... قصدتُ بسؤالي «الشيعيّة السياسية» داخل السلطة اللبنانية، لا خارجها او في إطار المقاومة الإسلاميّة...

خوري: أعرف.. أعرف. لكنّ الأمرين مترابطان. فهذا الشكل الذي تتخذه المقاومة اليوم [المقصود: الطابع التشيُّعي الحسيْنيّ] يسهّل مصادرة السلطة لها؛ وهذا ما تحدّث عنه السيد محمد حسن الأمين. أي أنّ هذا الشكل يوحي وكأنّه من مصلحة الطائفة الشيعية «العليا». ولهذا جرى الائتلاف في الجنوب [بين «أمل» و«حزب اللّه» في انتخابات الجنوب النيابية]، واستُبعد اليسار نهائيّاً، وحُجِّم حزب اللّه، وحاولوا أن يجعلوا من الجنوب شيئاً غير ما هو عليه في الحقيقة: فالجنوب ليس جسماً متجانساً، بل لا يمكنه – شأنه شأن بقيّة المناطق اللبنانية – إلاّ أن يكون متعدّداً. أعود فأقول: المقاومة تبدو للوهلة الأولى اليوم وكأنّها مقاومة شيعية، وهذا صحيح. ولكن إذا وضعناها في إطارها التاريخي الفعلي فإنّه ينبغي أن نذكر أنّها بدأت في بيروت [صيف ٨٢، عقب الاجتياح الإسرائيلي] لا في الجنوب ثم امتدّت إلى بقيّة المناطق المحتلّة. وتدريجاً وكجزءٍ من الحرب اللبنانيّة – وأرجو أن يوضح الأستاذ كريم هذا الأمر – بدأ منعُ القوى العلمانيّة من المشاركة في المقاومة بشكل منهجي. وهذا ناتج عن مشروع سلطوي: فالمسألة ليست مسألة وجود قوى معيّنة ترغب في القتال والاستشهاد – وهي قوى نكنّ لها ولنضالها ولروحها الاستشهادية الاحترامَ والإجلال – وعدم وجود قوى أخرى لا تريد هذا القتال والاستشهاد. بل إنّ هناك أناساً [يساريين وقوميين...] مُنِعوا من القِتال أوّلاً؛ ولا أريد أن أضع كامل المسؤولية على الخارج، ولذلك أسارع إلى الأمر الثاني: وهو أنّ هؤلاء النّاس لم يستطيعوا بعد الحرب أن يتصدّوا بشكل جدّي لقرار منعهم من المقاومة.

وأنتقل الآن إلى الإجابة عن السؤال مباشرة فأقول أن لا علاقة اليوم بين المقاومة والسلطة اللبنانية. كلّ ما في الأمر هو أنّ سوريا تستخدم المقاومة ذراعاً تصدّ بها هيمنة إسرائيل على المنطقة العربيّة؛ وأمّا السلطة اللبنانية فسلطة «منتظرة»، مضطرّة للقبول بهذه المقاومة وبضرورة التعامل معها، بانتظار نهايةٍ ما أوْ صلح ما. ذلك أنّ مشروع السلطة اللبنانية (اقتصادياً واجتماعيّاً) لا علاقة له بالمقاومة على الإطلاق. بل على العكس من ذلك، فإنّ مشروع السلطة «مستقبلي» بمعنى أنّه لا يقوم إلاّ على فرضيّة الصلح الشامل بين العرب وإسرائيل.

ادريس: إذا لم يكن للأستاذ كريم مروّة ما يضيفه، فإنّي انتقل إلى المحور الثاني، وهو...

كريم مروّة (مقاطعاً): طبعاً لديّ ما أضيفه! أريد أن أبدأ بتحديدٍ أكثر دقّة لمفهومي «السلطة» و«المقاومة». واستهلّ تحديدي بالسلطة، فأقول إنّ هناك سلطتيْن: سلطة قائمة، وسلطة رديفة. والأخيرة تعني: سلطةً لم تأتِ بعد إلى السلطة، ومع ذلك فهي تمارس دور السلطة قبل أن تصل إليها – فكأنّها نوع من «البروفا» التي تستخدم المناهجَ والمنطقَ والسياسات والنماذج التي تمارسها السلطة القائمة عينها.

استناداً إلى هذا التحديد للسلطة أقول إنّ هناك مفهومين على الأقلّ للمقاومة؛ وقولي هذا مستند إلى التجربة وليس اعتباطياً. المقاومة الأولى – وهي التي أعتبرها المقاومة الحقيقيّة، وأرتبطُ بها دون أن أنتقص من المقاومة الأخرى – هي التي لا تقتصر على جانبٍ واحدٍ في عملها: فلا تكتفي بقتال الاحتلال الخارجي، بل تقاوم كلَّ فعلٍ يؤدّي إلى تعطيل عمليّة التحرُّر والتقدُّم... علماً أنّ هناك مقاومة ثانية تقاتل الاحتلال الأجنبي ولكنّها تفرض سيطرة معيّنة تعطّل العملية المذكورة.

لقد اكتشفت منذ وقتٍ مبكّر من تجربتي الشخصيّة والحزبيّة الطويلة أن أيّ فعل مقاومة لقوّة خارجية يحمل معه – على الدوام – مقاومةً لقوّة داخليّة. ومردّ ذلك يعود إلى أنّ فعل المقاومة هذا يحمل مشروعاً للتغيير في الحالَيْن. ومثالاً على ذلك: فحين تأسّس الحزب الشيوعي اللبناني عام ١٩٢٤ طرح مسألةَ الاستقلال والخلاص من الانتداب الفرنسي، فحاول أن يشارك – بحسب طاقته الفتيّة – في الثورة السوريّة، وحاول توظيف علاقته بـ«الكومنترن» من أجل الحصول على هذا

الاستقلال. وفي الوقت نفسه طرح الحزب قضيّة إنشاء «حكومة عمّال وفلاّحين». وهذا يعني أنّ الاستقلال عن الأجنبي لا يكفي؛ فماذا سنفعل بعد جلاء الأجنبي وبقاء الواقع [المتردّي]؟.

وعام ٤٨ شارك فلاّحو الجنوب اللبناني في المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل، مِن منطق مقاومة الاحتلال الاسرائيلي ومقاومة الإقطاع في **الوقت نفسه**. وهذا مثال آخر على تلازم فعلي المقاومة: ضد الخارج والداخل معاً.

وفي الستّينات، رحنا نطرح قضيّة تحصين القرى وإنشاء الملاجئ، ولكنّنا طرحنا أيضاً مسألةَ مواجهة السلطة في سياستها الاجتماعية والاقتصادية.

وفي السبعينات، خضتُ شخصياً نقاشات كثيفة مع المقاومة الفلسطينية حول ضرورة عدم حصر المقاومة بموضوع واحد (هو فلسطين، على حساب قضايا العالم العربي الأخرى) وعدم حصرها بشكل واحد (وهو السّلاح دون أشكال المقاومة الأخرى). وفي هذه الفترة طُرح شعار «طليعيّة الثورة الفلسطينية»، فكان رأيي الشخصي والحزبي أنّ معركة فلسطين أوسع من فلسطين وتطول الأسباب التي أدّت إلى هزيمة ٤٨ و٦٧، وأنّ الصراع هو عن كيفيّة المقاومة وأهدافها وأشكالها والقوى التي تُخاضُ بها.

أعود الآن للحديث عن السلطة والمقاومة. فقد كان هناك على الدوام افتراق وصراع طبيعيّان وكان صراعُنا [في الحزب الشيوعي] قائماً ضدّ السلطة القائمة وضدّ السلطة الرديفة.

خوري (مقاطعاً): وماذا يعني هذا؟

مروّة: يعني أنّنا كنّا [في الستينات..] نقاوم السلطة القائمة، وكنّا في الوقت نفسه نقاوم الإقطاع. وقبيل الاجتياح الإسرائيلي، ثم بُعَيْدَه بدأنا بطرح إجابات على مسألة كنّا قد طرحناها من قبل وهي شعار «الأرض لِمَنْ يحرّرها». لكنّ حركة «أمل» جاءت واستولتْ على الجنوب، محوّلةً شعارنا إلى شعار آخر هو «الأرض لِمن يسيطر عليها». وبدأت «أمل» بقتال المساهمين في قتال إسرائيل! هذا ما أعنيه بالسلطة الرديفة: حركة «أمل» لم تكن سلطة قبل ١٩٨٤، والأستاذ نبيه برّي لم يكن وزيراً آنذاك حين بدأت هذه الحركة بالسيطرة على الجنوب وبناء سلطتها عليه بعد الإقطاع... بل وبناء سلطة إقطاع جديد آخر، مع أنّ الوزير برّي اليوم يتّهمنا نحن بالإقطاع السياسي والثقافي و..

من هذا المنطلق أقول بأنّه ليس من المستغرب أو المستهجن أن يكون هناك فراق بين السلطة والمقاومة، وأن يكون هناك نزاع بينهما. ومنذ البداية كانت السلطة [القائمة] تهدف إلى ضرب المقاومة لا لتحويرها عن أهدافها فحسب، بل ضربها مباشرة بسبب تشكيل المقاومة أفقاً تحريريّاً وتغييرياً في الوقت نفسه. واليوم تحاول السلطة حصر المقاومة وقولبتها، وإنْ مجّدَتْها. وهنا أودّ أيضاً أن أحمّل مسؤوليةً معيّنة للمقاومة بشقّيْها أو رديفيها الأساسيين: اليسار (جبهة المقاومة) والمقاومة الإسلامية. ولكنّ حزب اللّه اليوم يتحمّل مسؤوليةً أعظم بحكم كونه هو الذي يضطلع بالدور الأساسي، بل الكامل، في المقاومة ضد إسرائيل. حزب اللّه يمتلك مشروعَ سلطة، وهذا المشروع بدأ الحزبُ بممارسته منذ أن صارَ الطرفَ الوحيد في المقاومة، ويمارسه بدعم خارجيّ... وبدعم مِن السلطة اللبنانية (أم تراه تواطُؤاً، أو عجزاً من هذه السلطة؟). فحيث يوجد حزبُ اللّه في الجنوب، ثمّة سلطة بكلّ ما تحمل الكلمةُ من معنى؛ وهذا لا يحتاج إلى أيّ إثبات. أقول هذا وأنا – شأنكم جميعاً – أُكْبِرُ البطولات التي تقوم بها هذه المقاومة اليوم. ولكنّ هذه المقاومة لم تخرج بعدُ من القوقعة التي وقعتْ فيها – ولهذا أحمّلها المسؤولية العظمى. ولأنّ هذه المقاومة ذات مشروع سلطة في الحاضر وفي المستقبل معاً، فقد كانت تعتبر أنّ أيّ خروج على هذه الدائرة التي يسيطر عليها أفرادُها [من حزب اللّه] سيفتح البابَ لدخول قوى أخرى لا يوافقونَ على دخولها! في فترة سابقة أدّى هذا الموقف إلى اندلاع صراع دمويّ [بين حزب اللّه، وقوى اليسار العاملة آنذاك في إطار المقاومة]. وأمّا الآن فإنّ المقاومة الإسلاميّة تقول: «أنتم، أيّها اليساريون، غير قادرين على المقاومة، فهذا ذنبكم أنتم، ونحن الباقون الوحيدون في ساحة النضال، ولهذا فعليكم – رغماً عنكم – أن تعترفوا بأنّ المقاومة هي نحن دونَ غيرنا!».

لكنّ ما آلت إليه الأمور الآن إنّما يُشير إلى أنّ موقف المقاومة الإسلامية قد كان خطأً فادحاً. فهذه المقاومة لم تصبح طرفاً من «الشيعية السياسية» التي تحدّث عنها سماحةُ السيّد من قبل... فحسب، بل صارت رقماً بسيطاً يمكن إزالته في أيّ لحظة!! واليوم تجري محاولات لإزالتها، ونحنُ نتفرّج ولا نملك إلاّ التكلّم بصوتٍ عالٍ لأنّنا عاجزون عن حمايتها في حدّ ذاتها – ورغم علاّتها – بل نحن عاجزون عن حماية **فكرة** المقاومة.

خوري: أوافق على المطالعة التاريخيّة التي قدّمها الأستاذ كريم، وأوافق – بخاصة – على فكرتها الأساسيّة وهي أنّ مقاومة الاحتلال جزء من مقاومة القوى المعوّقة للتغيير. ولكن يجب ألاّ ننسى أنّ اللحظة التي بلغناها اليوم في لبنان إنّما هي نتاج الحرب الأهليّة. فما كان للقوى الطائفية أن تنمو بهذا الشكل لولا عجزُ القوى الديموقراطية العلمانية (لبنانيةً، وفلسطينيّةً، ولبنانية/فلسطينية معاً) ولولا أنّ المشروع السياسي الذي حملته هذه القوى بعد موت كمال جنبلاط قد كشف عن مشاكله الكامنة فيه، وأنّ شخصيّة كمال جنبلاط كانت تغطّي ثغرات كبيرةً في هذا المشروع، وأهمّها: ثغرة الانزلاق الطائفي التدريجي والفعلي باتّجاه حرب طائفيّة؛ والمفارقة أنّ كثيراً من اليساريين المسيحيين قد دفعوا حياتهم ثمناً لهذا الانزلاق. وربّما كانت ذروة هذا الانزلاق هي فيما سُمّي بـ«حرب الجبل» [عام ١٩٨٣] التي أعتبرها أكبرَ منعطفٍ

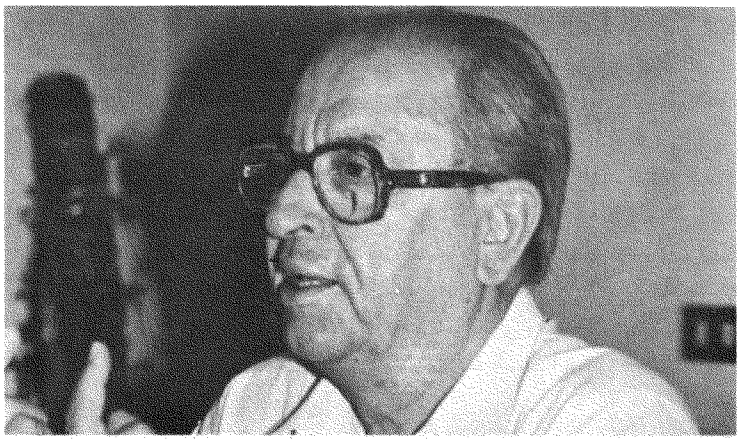

● ان من يتّهم أحزابنا بارتكاب الأخطاء أحزابٌ ترتكب اليوم أفظع الارتكابات، بل هي نشأت بالارتكاب!

● قاتلونا، وحين أخرجونا قالوا: «اعترِفوا أنّنا نحن المقاومة دون غيرنا!»

● المقاومة اليوم رقم بسيط يمكن إزالته في أيّ لحظة!

في الحرب اللبنانية، لأنّ الحرب الأهليّة قد تحوّلتْ – بحرب الجبل – إلى جزء من آلة الحرب الإسرائيليّة ومن آلية الاحتلال الإسرائيلي. وهكذا فلم تكن ثمّة قدرة على ترجمة شعار «التغيير» إلى شعار ملموس قادر على تجاوز حالة الانقسام الطائفي اللبناني، وقادر على تجاوز حالة الانزلاق الطائفي التي قادتنا إليه الأحزاب الفاشيّة.

أعود إلى فكرتي الأساسيّة. فرغم كلّ الأخطاء، ورغم هذا التاريخ الوحشي، فقد بقيت فكرة المقاومة [حيّةً] حتى وإنْ تلبّستْ أشكالاً مختلفة. وهذا دليل على أنّ القوى الديموقراطية لم تأتِ بأفكارها من مكانٍ خارج المجتمع الذي تعيش فيه، بل إنّ هذه الأفكار نتاج حاجة مجتمعيّة. ومسؤوليّتنا، كقوى سياسيّة وكمثقّفين وكمقاومين، هي في بلورة هذه الأفكار وتحويلها من مجرّد أفكار عامّة تسير بقوّة دفعها الكامنة في حاجة المجتمع إليها (لأنّ المجتمع سيواصل المقاومة حتى لو توقّفنا جميعاً عن المقاومة!) إلى أفكار ملموسة، وأنْ نحوّل المقاومات الجزئية إلى مقاومة عامّة.

مروّة: أنت لا تردّ عليّ، إذن...

خوري: بلى، أو أنا أُوضح..

مروّة: ولكن هل أنا قلتُ عكسَ ما تقوله الآن؟

خوري: لا، ولكنّك قلتَه ناقصاً.

مروّة: أنا سأتحدّث بالتفصيل عن اليسار في المحور الثاني، وسنحاسب المتخلّين عن دورهم.

خوري (مقاطعاً): أنا أوافقك على توصيفك، وهو أنّ المقاومة اليوم معزولة، وفك عزلتها يتمّ لا بربطها بالمقاومة الداخلية اللبنانية فحسب، بل بربطها بالمقاومة العربيّة لإسرائيل أيضاً. فمن الخطإ أن تقاوم فلسطين وحدها، ومن الخطإ أن يموج المجتمعُ المصري برفض حقيقيّ لإسرائيل، في وقت نعجز فيه اليوم عن إيجاد خيطٍ يربط هذه المقاومات الواحدة منها بالأخرى. وهكذا فأنا أرى أنّ عدم القيام بهذا الربط سيؤدّي إلى استفراد كلّ مقاومة وإلى ضربها جميعها!

المحور الثاني: المقاومة الإسلامية واليسار

ادريس: ها قد دخلنا مباشرة إلى المحور الثاني، وهو محور «المقاومة الإسلامية واليسار». اودّ في البداية ان اذكّر بما طرحه السيّد الأمين في نصّ اية المقابلة الإذاعية التي استمعنا إلى جزء منها سابقاً، وهو ضرورة ان تبحث القوى التي شاركت في المقاومة منذ بداية تاسيسها عام ٨٢ عن اسباب عدم مشاركتها اليوم. واسال الأستاذ كريم مروّة عن اسباب غِياب الحزب الشيوعي اللبناني واليسار عامّةً عن اعمال المقاومة العسكرية في الأجزاء المحتلة من الجنوب والبقاع الغربي.

مروّة: نشأت فكرة «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» – ولا أقول «المقاومة الوطنية اللبنانية» لأنّ هذه قامت منذ زمن بعيد ولَم ينشئها طرفٌ أو أطراف – عشيّةَ الاجتياح الإسرائيلي (حزيران ١٩٨٢) بوصفها جبهةَ يسار، بديلاً عن الحركة الوطنية التي كانت قد بدأتْ بالانهيار حتى قبل هذا الاجتياح؛ وبداية انهيار هذه الحركة هي التي جعلت مقاومةَ الاجتياح ضعيفةً رغم ما في هذه المقاومة من بطولات خارقة.

كنّا نتحدّث عن ضرورة توحيد قوى اليسار اللبناني والفلسطيني (الحزب الشيوعي اللبناني، منظمّة العمل الشيوعي في لبنان، حزب العمل الاشتراكي العربي – فرع لبنان، الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين..) إمّا في حزب أوْ في صيغة تنظيميّة تقع بين الحزب والجبهة. كان هذا عشيّة الاجتياح. لكن غزو إسرائيل لبيروت قد سرّع من إنشاء «جبهة المقاومة».. وأنا ذكرت قوى اليسار، لكنّي أسارع إلى القول إنّه قد كان إلى جانبها في هذه الجبهة أيضاً قوى ناصرية، وقوميّة اجتماعيّة، وأفراد من حركة فتح.

مع ولادة فكرة هذه الجبهة، ولدتْ عناصرُ محاربتها. وكان أوّل إسفين دُقّ فيها هو نفي البعض لأن يَكون اليسار هو صاحب فكرة المقاومة، وتأكيدهم أنّ السيد موسى الصدر هو صاحبها. كلّ الاحترام للسيّد موسى الصدر، ولشعاراته

ولاسيّما شعاره القائل بأنّ إسرائيل «شرّ مطلق». وبدأت ظواهر مهمّة جداً في المقاومة [المدنيّة] استخدمتِ المساجدَ وأماكنَ العبادة عامّة في مواجهة الاحتلال. هذا الوجه المشرق للمقاومة [المدنيّة] له وجه آخر لا علاقة للنّاس به، بل إنّ هذا الوجه [السلبي الآخر] يعود إلى أناس كانوا يريدون أن يواجهوا الطابع الديموقراطي لحركة المقاومة. وهذا يصبّ فيما جرى الحديث عنه من «شيعية سياسية». نعم، كانت ثمّة محاولات [قامت بها «السلطةُ الرديفة»] للاستيلاء على شعارات وحركات عديدة من أجل تحويلها من مجراها الديموقراطي العلماني لتصبح جزءاً من هذا النظام الطائفي في لبنان. ومع ذلك كان زخم «جبهة المقاومة» قوياً جداً، واستمرّ حوالي عشر سنوات أو أقلّ قليلاً بعد أن قامت هذه الجبهة [في أواخر الثمانينات] بعمليات شديدة التأثير ضدّ العدوّ الإسرائيلي.

كانت فكرة اليساريين اللبنانيين، والشيوعيين خاصّة، تقضي بأن نجعل من «جبهة المقاومة» شيئاً مختلفاً عن الحرب الأهليّة اللبنانية. وكنّا، أنا والياس خوري مثلاً، قد أجرينا حوارات كثيرة في الثمانينات حَوْل كيفيّة إبقاء «جبهة المقاومة» أكثر صفاءً من «الحركة الوطنية»، وكيفيّة تحويل «جبهة المقاومة» من جزء من الحرب الأهليّة التي تقسم البلد إلى أداةٍ لتوحيد هذا البلد. وطرحنا آنذاك – من جملة ما طرحنا – شعار «الوطنية اللبنانية الجديدة».. بمعنى دعوة اللبنانيين إلى الانتماء لوطنٍ يواجه احتلالاً خارجيّاً. وقد كان ذلكَ صعباً للغاية، بسبب وجود بعض المتعاملين مع العدو الإسرائيلي من بين فئات الشعب اللبناني. المؤسف أنّ هذه المحاولة لم تُجهض من قِبل القوى الرجعية المتعاملة مع إسرائيل فحسب، بل جرت محاولات لإجهاضها من قبل فرقاء في المقاومة ذاتها، وهم فرقاء قاموا ببطولات عديدة ضدّ إسرائيل، سواءٌ أكان هؤلاء الفرقاء من «أمل» أمْ مِنْ «حزب اللّه» أمْ مِنْ غير ذلك من «المقاومات» الإسلامية المتفرقة. واستمرّت هذه المحاولات بشكل قاس ومرير. وربّما كانت هذه هي المرّة الأولى التي أعلن فيها – ولتُسجَّلْ! – أنّنا في خضمّ هذا الصراع مع الفرقاء فقدنا عدداً كبيراً من الكوادر الشيوعيّة الرائعة، العظيمة، التي شاركتْ في عددٍ كبير جداً من العمليّات العسكرية ضدّ إسرائيل.

لم نقلْ كلاماً قاسياً وحاداً في ذلك، مِنْ نوع: «إنّ الّذي يُقاوِم هو الذي قَتَلَ المقاوِم»!! بل كنّا نقول ذلك بطريق التورية، لأنّ هَدفنا كان أن نضع اللّوم دوماً على إسرائيل: فكنّا نقول إنّها هي التي تقسّم صفوفنا، وهي التي تُدخل عملاءها [إلى مناطقنا لبذر الخلاف بيننا]... لكنّ واقع الأمر هو ما وصفتُه آنفاً. واستمرّ صراعنا المرير الدمويّ [مع الفصائل المهيمنة على الجنوب آنذاك] حتى آخر عام ١٩٨٧، وانتهى عام ١٩٨٨؛ وكانت المقاومة قد بدأت تضعف بشكل عام، رغم استمرار بعض العمليات العسكرية. وفي هذه الفترة حصلت مجموعة من التطوّرات، أُضيفت إلى الصعوبات التي كنّا نواجهها. وهنا سأتحدّث عن الصعوبات الذاتيّة والموضوعية.

فأما الصعوبات **الموضوعيّة**، أي الخارجة عن إرادتنا، فتتمثّل في ما أشرت إليه سابقاً [من قمع وقتل...]، وتتمثّل أيضاً في وجود رغبة إقليميّة في أن تكون المقاومة «ممسوكة». ورغم تقديرنا للدور المباشر والهام الذي قامتْ به القوّاتُ السورية في دعم المقاومة بالسلاح وبأشكال أخرى، فقد كانت هناك رغبة دائمة في أن تبقى هذه المقاومة ممسوكة – وذلك لأسباب سياسية آنية وبعيدة المدى.

ثم تضخّمت الصعوبات الموضوعية مع تضخّم الصعوبات **الذاتيـــة**. وعند الحديث عن العامل الذاتي فأنا أذكّركم أنّ الحرب الأهليّة انتهت بخيبة عظيمة لليسار عامّة، وللشيوعيين خاصّةً؛ فقد كانوا فريقاً من فرقاء الحرب الأهلية، ثم جاء مؤتمر «الطائف» فوُضِعُوا خارج المعادلة السياسية الداخلية. وأسارع إلى القول إنّنا لم نكن نطمح إلى الاستيزار، لكنّ التعامل الذي جرى مع الحزب الشيوعي اتّسَم بالسّعي إلى تحجيمه إلى الحدّ الأقصى، كي لا يكون له دور في زمن السلم الأهلي. وأمّا الصعوبة الذاتية الثانية فهي التوقّف المفاجئ للدعم التمويلي الخارجي لنا؛ ونحنُ كنا قد خرجنا من الحرب بجيش طويل عريض، وكان تمويلُنا – شأن كلّ الأحزاب الأخرى – من الخارج... بالإضافة إلى ضعف الدعم السياسي الخارجي. ثم جاء انهيار المشروع الاشتراكي، فتحوّل هذا المشروع إلى ماض وصار المستقبل أكثر غموضاً وتشوّشاً.

ادريس: عام ١٩٨٥ كتبتَ، يا أستاذ كريم، تقول: «إنّ الطليعة (...) تملك من الأدوات الفكرية والسياسية والكفاحية ما يمكّنها من صنع المعجزات. والمعجزة هنا هي تحدّي الواقع والتصدّي لتغييره والنجاح في إحداث هذا التغيير». فهل تكفي الصعوبات الموضوعية، بل والذاتية أيضاً، في كبح «الكفاحية»؟

مـــروّة: كلّ هذه العوامل عطّلَتْ كثيراً من «الكفاحية»، وخلقتْ شكوكاً عديدة حول المستقبل. فنحن لم نخسر نضالاتنا ومعاركنا وكفاحنا في لبنان فحسب، بل خسرناها على صعيد المشروع السياسي المستقبلي العام. ومع ذلك فقد حاولنا الاستمرار في المقاومة العسكرية، رغم أن إسهامنا قد صارَ أقلّ حجماً ممّا كان عليه في السابق. وحاولنا إقامة علاقة مع «حزب اللّه»، انطلاقاً من أهميّة استمرار فكرة «المقاومة»، أيّاً يكن حجم إسهامنا في هذه المقاومة، لأنّنا نؤمن أنّ هذه الفكرة تعود إلى كلّ الوطن وإلى كلّ القوى السياسية، ولاسيّما أنّ كلّ الأطراف اللبنانية – بما في ذلك بعض الأطراف التي سبق أن تعاملت مع إسرائيل – صارت بعد «مؤتمر الطائف» تعلن انتماءها إلى الوطن ووقوفها ضدّ الاحتلال الإسرائيلي. فوجدنا في ذلك فرصة تاريخيّة، وقرّرنا ألاّ ندخل في نوايا البشر، بل رأينا أنّ الواقع الجديد يتطلّب توحيد كلّ المقاومة من أجل تجديد «الوطنية اللبنانية». ولكن مع الأسف، لم يجرِ التعامل مع طرحنا بجدّيةٍ [من قِبل قيادة «حزب اللّه»] ولم نتوصّل خلال عدّة سنوات من النقاش المستمر (الذي لم ينتهِ حتى اليوم) مع

هذه القيادة من أجل توسيع أطر المشاركة في المقاومة، كي لا تبقى «مقاومة إسلامية» بل تصبح «مقاومة لبنانية» يشارك فيها الجميع: بالسلاح، والقلم، والسياسة، والاجتماع... وكي لا يستطيع أحدٌ في المستقبل إلغاء المقاومة ولا إلغاء فكرتها.

أقول كلّ هذا لا لأبرّر نقص المشاركة [اليسارية] في المقاومة. ففي رأيي أنّه كان ينبغي أن يحافظ اليسار على حدّ - ولَو أدنى - من المقاومة، رغم الانقسام الذي حدث في صفوفها. وهنا أحمّل حزبي، الحزب الشيوعي اللبناني، المسؤولية، دون أيّ التباس أو تردّد.

الأمين: لاحظت أنّ الحديث انصبّ على تراجع المقاومة اللبنانية ككل، وطال الحديث بالأخصّ تراجعها على مستوى اليسار اللبناني. وقال الأستاذ كريم كلاماً مفهوماً وواضحاً في هذا الصدد، وكلاماً نتبنّى في جانب كبير منه أسسَه ومعطياته. ولكنّني أودّ أن ألفت النظر إلى أنّنا نتحدّث عن لبنان وكأنّ المقاومة مشروعٌ لبناني فقط؛ وهذا يَحُول دون أن نرى المقاومة على المستوى العربي. فالمقاومة، كخيار عسكري مسلّح في مواجهة إسرائيل، قد تراجعتْ على مستوى عربيٍّ شامل؛ وهذا التراجع الشامل لن يمكّن المقاومةَ المسلّحة في لبنان - ولو توفّرتْ لها الظروفُ، التي لم تتوفّر - أن تستمرّ في تصاعدها وأنْ تحقّق اندماج القوى المشاركة فيها، مادام مشروع المقاومة الأساسي الذي اتّخذ شكلَ انخراط الشعب الفلسطيني فيه قد تراجع أو أُسقِط بصورة نهائية. وهنا أحب أن أشير إلى أنّ المقاومة اكتسبت أهميّتها على المستوى العربي ابتداءً من اختيار الشعب الفلسطيني للمقاومة كوسيلة لتحرير أرض فلسطين. وهذا الاختيار حصل نتيجةً لانسداد الأفق العربي الرسمي تجاه الموضوع الأساسي: وهو حق الشعب الفلسطيني في دولته. وهكذا فإنّ المقاومة انبثقت من إرادة شعبية، غير رسميّة، تقول إنّ ما ليس بوسع الأنظمة أن تحقّقه فإنّ بوسع الإرادة الشعبية أن تحقّقه من خلال حرب العصابات وغيرها من الأشكال والصِّيَغ. غير أنّ فكرة المقاومة على هذا المستوى **لم تكن مرفوضة** على مستوى النظام السياسي العربي. وهنا لا بدّ من أن نتساءل عن السبب في ذلك، رغم أنّ مقاومة [فلسطينية] كهذه لا تخلو من المخاطر الحقيقية على أوحديّة النظام السياسي العربي. وهنا أقول إنّه منذ انطلاقة المقاومة بدأ العمل الرسمي العربي على تدجينها. وبالمناسبة فإنّ النظام الرسمي العربي، رغم نعتنا إيّاه أحياناً بالغباء، ذو حسّ داخلي مرهف تجاه حماية مصالحه السياسية واستقراره. فقد بدأ بإقامة علاقات مع المقاومة الفلسطينية تُشبْه ما تحدّثنا عنه قبل قليل، وأعني: العلاقةَ بين المقاومة في الجنوب والسلطة اللبنانية. فراح الخطاب الإعلاميّ العربي يمجّد المقاومة الفلسطينية؛ لكنّ المقاومة محاصَرَةٌ كفعل ميداني وكمفهوم: فلا يجوز إلقاء الضوء على **المعاني الأخرى** للمقاومة؛ لا يجوز الحديث عن المقاومة كمقاومة لعوامل التخلّف في المنطقة العربيّة، ومنها التخلّف السياسي الذي شكّل عاملاً أساسياً في تمكين قيام الكيان الصهيوني أصلاً. إنّ النظام العربي حاصر المقاومة [الفلسطينية]، وباتت المقاومة لدى أصحابها أيضاً عملاً عسكرياً فقط، في حين راح الجانبُ الآخر من مفهوم المقاومة يغيب تدريجياً. وعندما تفتّحت المقاومةُ في لبنان كانت قد جُرِّدتْ من هذا المحتوى الاجتماعي والسياسي، وتمّ فصلها عن المسار التاريخي للمنطقة العربيّة وعن كيفيّة نهوض هذه الأمة منذ سقوط الدولة العثمانية.

إنّ المقاومة، في تكثيف رمزي لها، هي اقتراحٌ مّا لاستئناف النهضة العربيّة التي لم تحصل في تلك المرحلة بالذّات. ونحن الذين اعتنقنا فكرة المقاومة بهذا المفهوم [ذي المحتوى الاجتماعي السياسي...] استُدْرِجْنا لأن نمارس المقاومة بالمعنى السلبيّ وحده، أي المقاومة في مواجهة الاستلاب والمصادرة والاغتصاب. وبدتْ قضيّة اغتصاب فلسطين وكأنّها الاغتصابُ الوحيد الذي نعاني منه في المنطقة العربيّة. وبعمليّات إيحاء ذاتيّ بتنا نشعر نحن، كقوى إسلامية ووطنية ويساريّة أيضاً، بأنّ وجوه الاغتصاب الكثيرة للإنسان العربي قد تكثّفت وتجمّعتْ في اغتصاب واحد وحيد: هو الاغتصاب الصهيوني لأرض فلسطين. وهذا أدّى إلى جعل المقاومة مقاومةً سلبيّة ومسلّحة: أي مواجهة الاغتصاب، وقتاله بالسِّلاح. وصدرت أدبياتٌ كثيرة تقول إنّه بمجرّد الانتصار على العدو الصهيوني من خلال المقاومة، سيتمّ التغلّب على مشكلة غياب الديموقراطية في المنطقة العربيّة وعلى مشكلات الفقر والتنمية. وطرحت (المقاومة) [الفلسطينية] أيضاً شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، فوقعتْ فيما وقع به النظام العربي نفسه عن قَصْد. ثم تورّطتْ في طرح هذا الشعار حركةُ المقاومة اللبنانية بعد ذلك، في جناحيها: اليساري والإسلامي.

إنّ تراجع المقاومة بهذا المعنى إنّما هو لوجهٍ واحدٍ فحسب من وجوهها. وهذا الوجه هو من صناعة القوى السياسية المتحكمة، أو السلطة الحاكمة العربيّة؛ فهذه السلطة هي التي ساهمت في استيلاد هذا الوجه وفي جعله الوجهَ الوحيد للمقاومة. غير أنني أعتقد أنّ المقاومة الآن قد بدأت باستعادة وجوهها الشرعيّة الحقيقيّة. كيف؟

إنّ سقوط الفكرة القائلة «بأنّ كلّ شيء يجب أن يكون مكرّساً للمعركة ضد العدوّ» هو في الآن نفسه تجريدٌ للسلطة العربيّة من عنصر من عناصر قوّتها التي كانت تمارس فيها الاستلابَ بحقّ هذا الواقع العربي. فعدم وجود معركة رسمية مع إسرائيل سيعني بالضرورة أنّ النظام السياسي العربي سيواجه أسئلة هي في جوهر المقاومة [الحقيقيّة]: أسئلة التنمية، وأسئلة الحريّات؛ وبالتالي ففي حين يبدو أنّ المقاومة قد صودرتْ فإنّها تبدو لي وكأنّها قد أطلّتْ من جديد.. ولكن بهذا المعنى الذي تحدّثتُ عنه للمقاومة الحقيقية. وفي لبنان بالذات، فإنّ القوى التي تراجعت عن أعمال المقاومة قد كانت مسؤولة فعلاً عن تثبيت معنى أحاديّ للمقاومة، ولكنّها الآن تخوض مقاومة فعليّة من أجل الحريّات في وجه السلطة. أنا أعتقد أنّه فيما نحنُ نحاول أن نستعيد المقاومة، فإنّ علينا أن نستعيد هذه

الوجوه المغيَّبة من المقاومة الآن، فنقول: إنّ المقاومة تُستَوْلَد عبرها، أي تستولد في استحضار هذه الوجوه المغيَّبة. وإنّ الموضوعات التي تشكّل خطراً على بنية الحياة في لبنان لم تعد مسؤولية ما يُسمّى باليسار اللبناني وحده، وإنّما هي مسؤولية «تيار الاعتراض» كلّه. وهذا التيّار هو - في رأيي - البديلُ الحقيقي لغياب الوجه المباشر الذي هو قتال إسرائيل.

إنّ عملية التسوية - وهنا أُوافق الأخوة الحاضرين - قد تُنهي القوة التي تتصدّى لمهمّة المقاومة العسكرية ضد إسرائيل حالياً، لكنّ هذه التسوية لن تستطيع مصادرة الوجه الداخلي الآخر لهذه المقاومة. والنبض الأساسي للمقاومة العربية، رغم أهمية القتال، إنّما هو قضية الحريّات... وإنّ استحضار هذه القضيّة في لبنان هو أفضل وجه لاستحضار المقاومة، أي لاستحضار خطّها التاريخيّ وهو خط النهوض ومواجهة المشاكل الناتجة عن الاستعمار ومواجهة المصادرات المتعدّدة.

المحور الثالث: المقاومة والمعارضة الداخلية في لبنان

ادريس: أشكر السيّد الأمين لسببيْن: أوّلاً لأنّه أضاف إلى محاورنا محوراً كان يجدر بنا أن نخصّص له حيّزاً مستقلاً في ندوتنا وهو محور: «أشكال المقاومة»... وإن كان عزاؤنا أنّنا سنتطرّق إليه بدون شك في المحور الأخير المعنون «المقاومة والثقافة». وأشكره، ثانياً، لأنّه مهّد لنا بمداخلته الأخيرة السبيلَ للحديث عن المحور الثالث، وهو علاقة المقاومة بالمعارضة الداخلية في لبنان.

وهنا أتذكّر ما كان الأستاذ الياس خوري قد كتبه في ٨٤/١/١١ حين قال «إنّ المقاومة إذا لم تتحوّل إلى مدخل لإعادة فهم الواقع اللبناني بأسره، فإنّها مهدّدة بأن تصبح جزءاً من اللعبة الداخليّة التقسيميّة وهكذا تفقد معناها لتسقط في مستنقع الطوائف».

سؤالي موجّه أوّلاً إلى الأستاذ خوري. فالواضح أنّ القوى المعارضة في الداخل، شأنها شأن القوى التي تقاتل «إسرائيل» في الجنوب، قوى ملتبسة في معظمها. فهناك قوى معارضة تكره سوريا لكراهية هذه القوى للعروبة وللخيار العربي، لا لمجرّد اعتراضها على سياسة معيّنة لسوريا أوْ لمجرّد كراهيّتها لاستقواء بعض أطراف السلطة اللبنانية بصداقة مزعومة لسوريا تتيح لهذه الأطراف الإمعانَ في الفساد بما لا يخدم مصلحةَ أيّ من البلديْن. وهناك فئة من المعارضة «المسيحية» كانت في السابق على علاقة مباشرة بـ«إسرائيل»، وهي اليوم لا تؤمن أصلاً بجدوى المقاومة بل تعتبرها انتحاراً وتدميراً للبنان (وهذا هو إلى حدّ ما موقف السيد دوري شمعون). ورغم هذا، فإنّ الياس خوري طَرَحَ خلال فترة الانتخابات النيابية في لبنان ضرورة قيام مشروع موحّد للمعارضة، يمتدّ من البير مخيبر، وينتهي بحبيب صادق ونجاح واكيم والشيوعيين، مروراً بنسيب لحود وسليم الحصّ وغيرهما من القوى «الليبرالية». بل إنّ خوري لم يستبعد - فيما يبدو - دوراً للتيّار العوْني [نسبةً إلى الجنرال ميشال عون] في هذه المعارضة المنشودة. سؤالي هو التالي: هل يُستَنِد مثلُ هذا المشروع المعارض الملتبس مشروعَ المقاومة الوطنية في الجنوب؟ وبالتالي: هل ينبغي إعادة النظر بمفهوم «المعارضة» الداخلية، من أجل تقييده بعضَ الشيء خدمةً لمشروع المقاومة؟

خوري: الحق أنّ هذا السؤال بالغ الصعوبة، ولاسيّما إذا أخذنا في عين الاعتبار ما ذكره آنفاً كلٌّ من الأستاذ كريم والسيّد محمد حسين الأمين. فكرتي تنطلق من مسألتين: الأُولى هي التي أغفلها كريم [مروة] في دفاعه الممتاز عن الحزب الشيوعي اللبناني - فهو بحقّ محامٍ رائع!- أو سَهَا عنها، وهي الممارسة السلطوية الخاطئة التي قامت بها المقاومة الفلسطينية وحلفاؤها في الجنوب خاصةً، وقد كانت مفاعيل هذه الممارسة مُدَمّرة بعد عام ١٩٨٢. وأنا بالمناسبة أرى أنّ هزيمتنا آنذاك لم تكن حتميّة لمجرّد قوّة الجيش الإسرائيلي، بل نحن هُزمنا قبل الاحتياج بسبب تفكّك الدعم الشعبي للتحالف الوطني اللبناني الفلسطيني. وقد تفكّك هذا الدعم لأنّ التحالف المذكور قد تحوّل إلى شكل سلطويّ، فوق الشعب، لا يأخذ بعين الاعتبار حاجات النّاس ولا يعبِّر عنهم. وللأسف كنّا جزءاً من هذه التركيبة الفوقية التي انعكست علينا سلباً فيما بعد، على الرغم من نوايانا الحسنة ورغم جهادنا الحقيقي في تأسيس المقاومة الوطنية اللبنانية... بل قد بلغتْ درجة السلب - كما رأينا - أنّ «انشطبت» المقاومة الوطنية اللبنانية بفعل نموّ تيارات أخرى طائفية في الأساس، ثم نموّ التيّار الإسلامي في الجنوب، وبفعل ضعفنا الذاتي، وبفعل التحوّلات التي حدثت في العالم.

أنطلق من هنا لأكمل ما ذكره السيّد الأمين، لأنّي أوافقه على فكرة وجود وجوه متعدّدة للمقاومة، وفكرة الدِّفاع عن الحريّة والديموقراطية ولاسيّما في المرحلة الحالية، وفكرة إعادة الاعتبار لدور الشعب - لا العسكر بالمعنى التقني للكلمة- في تصويب مسار الحركة السياسية (كما حدث مع الانتفاضة التي صوّبت المسار الفلسطيني بعد كبوته اللبنانية، وكما يحدث اليوم مع انتفاضة الأقصى إذ يُصوِّب الشعب الفلسطيني المسار وذلك بتأكيده أن لا مجال لإقامة سلطة قمعيّة على الطراز العربي في أرض ماتزال محتلّة..). فالمقاومة ليست عسكراً، فحسب بل هي حالة شاملة: ثقافة، وحياة، ونساء، وأطفال، وحجارة...

في لبنان أرى أنّ ثمّة سلطة فعليّة في قيد التشكّل، وإنْ كنت أرى أنّها ذات طابع مؤقّت.. بل أعتقد أنّها أمام حائط مسدود ولا حلّ لها سوى أن تتحوّل إلى حكم شبه عسكري. ولهذا فأنا أعتقد أنّ المهمّة الأساسيّة أمامنا اليوم من أجل حماية فكرة المقاومة هي الدفاع عن الديموقراطية.

أمّا كيف ندافع عن الديموقراطية فذلك يتوجّب أن نخرج من حالة الحرب الأهليّة التي قَتلت فيها الطوائفُ لا بعضها بعضاً فحسب، بل جماهير كلّ منها على حدة أيضاً. والسلطة اللبنانية لا توحّد لبنان، بل تعيد إنتاج التقسيم بشكل فوقي. وأمّا الأمر الوحيد الذي يوحّد لبنان فهو المعارضة، رغم نقدنا لأدائها أثناء الانتخابات ورغم ضعف القوى الليبرالية والديموقراطية والمستنيرة وتردّدها وعدم توحدها حول خيطٍ ناظم واحد. ثمّة ضرورة اليوم لأنْ نستولد فكرة جديدة عن معنى لبنان، ولا خيار لنا إلاّ هذا الاستيلاد؛ والقوّة الوحيدة القادرة على تقديم حلّ موحّد وموحِّد للبنان هي هذه المعارضة، أو بالأحرى: المعارضات التي يجب البحث عن قواسم مشتركة تجمعها. وأهمّ هذه القواسم - في رأيي:

١ – معنى العروبة. فهل معنى الفكرة العربية الالتحاق بهذا النظام العربي أو ذاك؟ أم معناها أن يكون لبنان جزءاً من جبهة المواجهة العربيّة للغزو الاستعماري والصهيوني للمنطقة؟ أما آن الأوان لكي ننطلق من واقعنا العربي المتعدّد، وواقعنا اللبناني المتعدّد، كي ننشئ وحدةً لبنانيةً تكونُ العروبةُ فيها مكوِّناً أساسياً،... ولكنّها عروبةُ رجال النهضة اللبنانيين، لا العروبة التي اتّخذت فيما بعد شكْلَ الحرب الأهليّة؟ إنّ في مثل هذه الفكرة العربيّة الجديدة التي أدعو إليها إمكانيةً لتوحيد كثير من العناصر المعارضة. وطبعاً أنا لا أدعو إلى التوحّد مع القوى الفاشيّة سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين، وإنّما أدعو إلى أن تكون هذه الفكرة قاسماً مشتركاً بين قوى المعارضة المؤمنة بالديموقراطية.

٢ – أنّ وحدة لبنان اليوم – وهي وحدةٌ تهدِّدها السلطةُ اللبنانيةُ بالشرذمة والتفريق – لا يمكن أن تنشأ إلاّ على مشروع اقتصادي اجتماعي جديد. الحرب الأهليّة انتهتْ لأنّ الفرقاء استنفدوا كلّ قواهم، ولم تنتهِ لمجرّد وجود قرار دولي بإنهائها؛ فنفاد قوة الجميع أقنعهم بأنّ التقسيم غير ذي معنى ومستحيل، وأنه من الضروري البحث عن قاسم مشترك جديد. وأنا أعتقد أنّ هذا القاسم لا يقدِّمه سوى يسار متجدِّد، يطرح فهماً متطوّراً لمعنى العدالة والديموقراطية في المجتمع.

لا نستطيع أن نقاوم إسرائيل بوحدة لبنانية مفروضة علينا فرضاً. وحدة اللبنانيين اليوم وحدةٌ قادمة من «الطائف» ومن مفاعيل مؤتمر الطائف. فالواقع أنّ الطاقم السياسي الحاكم لم يوحّد لبنان إلاّ في الخارج، غير أنّه عمّق من تقسيمه داخلياً. مقاومة إسرائيل، إذن، لا تكون إلاّ بإنتاج وحدة لبنانية ديموقراطية.

مروّة: أنا أوافق السيّد الأمين على حاجتنا إلى نهضة جديدة، تأخذ المقاومة بجوانبها جميعها. وأنا مازلت اشتراكياً، وأعتقد أنّ ما انهار هو فهم معيّن للاشتراكية، وصيغة معيّنة لها؛ بل إنّ في أفكار ماركس نفسه ما ثبت أنّه لم يعد صالحاً. ولكن المهمّ أن يكون فهمنا للاشتراكية اليوم غير صادر عن مرجعية خارجيّة متعسّفة – كما كان عليه الوضع في السابق–، وإنّما نحن بحاجة إلى مرجعية لبنانيّة فيما يتعلّق بوضع لبنان، وإلى مرجعيّة عربيّة فيما يتعلّق بالوضع العربي. وذلك كلّه من أجل بناء نهضة جديدة.

وأوافق خوري على السببين اللّذين أدّيا إلى توقّف الحرب في لبنان (نفاد القوى المحاربة، والعامل الدوليّ). لكنّ الطريقة التي تمّتْ بها صياغةُ السلم الأهلي هي – في رأيي – شكلٌ جديدة من أشكال استمرار الحرب الأهلية: فهذه الطريقة تمنع [illegible] وتمنع تأسيسَ دولةِ قانونٍ ومؤسّسات، وتضرب الحريّات، وتضرب فكرةَ المقاومة في جميع وجوهها التي تحدّثنا عنها (قتال الاحتلال، ومحاربة السلطات المختلفة من أجل التغيير...). وهذه الطريقة تمارس منذُ وُضع اتفاقُ الطائف موضعَ التنفيذ وصارَ جزءاً من دستور البلاد.

من هنا تنشأ الفكرة الصحيحة جداً التي قال بها سماحةُ السيِّد والياس خوري معاً، وهي التالية: إذا كان الأمر كذلك – وهو كذلك – فإنّ علينا أن نضع برنامجاً وخططاً عامّة لهذا البرنامج التحريري التغييري. ونبحث عن قوى من أجل تحقيق هذا البرنامج. المسألة الأساسية هي كيف نسهم في منع محاولات السلطة إلغاء قيام حياة مدنيّة وقيام أحزاب بالتحديد، بحجّة ارتكاب هذه الأحزاب لأخطاءٍ ما؟ ولكن تعالوا نَرَ مَنْ يتّهم الأحزاب بهذا الارتكاب؟ إنّها أحزاب أخرى بعينها، ارتكبت في السابق وترتكب اليوم أفظعَ الارتكابات...

خوري (ضاحكاً): بل هي نشأتْ بالارتكاب!

مروّة (مثنّياً): نعم، نشأت بالارتكاب، وتستمرّ بأفظع ممّا يمكن أن يتصوّره المرءُ من ارتكابات. والغاية هي منع قيام لبنان. والحديث – وأتمنى أن تتنبّهوا للنقطة التالية – يجري عن **دور** للبنان مقبل؛ لاحظوا أنّهم [أركان السلطة] يتحدثون عن دور للبنان، لا عن لبنان في ذاته، وكأنّما لبنان قام ليكون ذا دور لا لأن يوجد في ذاته.

ومن هنا صحّة الفكرة التي طرحها الياس. تعالوا نفكّر في إعادة تشكيل لبنان: لبنان اللبناني، ولبنان العربي. وفي رأيي أنّه لا يمكن أن يكون هناك لبنان لبناني من غير أن يكون هذا اللبنان عربيّاً... ولكن بمفهوم جديد لـ«اللبنانية» ومفهوم جديد للعروبة. ومن يصنع مثل هذا المفهوم؟ قوى متعدّدة، على اختلاف مستويات وعيها وبرامجها وأفكارها. وبصراحة أقول إنّ القوى الديموقراطية اليسارية هي الأكثر تأهيلاً لطرح هذا المفهوم الجديد للبنان. وأنا لا أحصر هذه القوى الديموقراطية اليسارية بالفئات العلمانية وحدها؛ وهذا أمر جديد لم يسبق أن طرحتُه من قبل. فأمام الدينيّين من المستنيرين، في الوسطيْن الإسلامي والمسيحي معاً، فرصة تاريخيّة لإعادة الاعتبار للموقع المستنير للدِّين كي يصبح – هذا الموقعُ – جزءاً من اليسار الديموقراطي. وهذه مهمّة أساسيّة، لأنّنا إذا لم نستطع بلورة هذا الأمر، فإنّ تجاوزه سيصعّب الوصول إلى غايتنا [في إقامة لبنان موحّد ديموقراطي جديد].

نحن بحاجة إلى جبهة معارضة واسعة من كل القوى، حتى لو تعدّدَتْ وتناقضت أحياناً مراتبها. فمثلاً أنا أرى أنّ المؤتمر الذي عُقِد [في فندق الريفييرا في أواخر شهر أيلول، دفاعاً عن الحريّات الإعلاميّة] قد كان بالغ الأهميّة، بسبب تعدّد القوى المشاركة فيه بل وتناقضها. ثمّة الآن لحظةٌ وعي شديدة الأهميّة، عنوانُها: أنّ لبنان لا يقوم ولا يقاوم بدون حريّة. فلنستنِدْ إلى هذه اللحظة؛ فإنْ نحن قدرنا أن نجعل من الحريّة والديمقراطية عنواناً لإعادة توحيد لبنان اللبناني ولبنان العربي فإنّ ذلك سيكون عملاً كبيراً جداً وسيعني أنّنا استفدنا من تجربتنا القديمة والحالية من أجل المستقبل.

على هذا النحو يكون للقوى الاعتراضيّة – في نواتها الصلْبة، وفي إطار الجبهة الموسّعة – دور للمرحلة المقبلة. وهذا التحديد جديد ومستند إلى تراثنا لفهم المقاومة في لحظتها المعاصرة!

(التتمة ص: ٨٣)

(تابع ص:١٢)

المحور الرابع: المقاومة وسوريا

ادريس: انتقالاً إلى هذا المحور الرابع أسأل السيّد الأمين والأستاذ مروّة: هل يمكن أن يتمّ حوارٌ علنيّ - عبر المجلاّت والصحف والمنابر الثقافية - مع القيادة السوريّة، حول المقاومة الوطنية (والمعارضة اللبنانية عامّة) وسُبُل تدعيمها، بحيث تتفهّم هذه القيادة حاجةَ لبنان إلى مقاومة شاملة... وبحيث تتفهّم أنّ مشاركة اليسار وفصائل أخرى من المقاومة الوطنية اللبنانية في تيّار العمل العسكري والشعبي ضد «إسرائيل» ليستْ مناقضةً لسياستها في لبنان وفي المنطقة عامّةً؟ واستكمالاً لهذا السؤال أطرح سؤالاً ثانياً هو: ألا يمكن بدأ حالةٍ جديدة - أشدّ إخلاصاً وصَفاءً، مِن العلاقات اللبنانية/ السورية - يكون منطلقُها مقاومةً وطنيّة مواجِهةً للاحتلال الإسرائيلي، عامّةً وشاملة وديموقراطية، ... حالةٍ جديدة تنفي شوائب العلاقة اللبنانية/ السورية الحاليّة التي يستقوي بفضلها - ويا للأسف!- بعضُ ممثّلي السلطة اللبنانيّة على فئات لبنانية أخرى، فيفرضون عليها وعلى المجتمع المدني اللبناني عامّةً قمعَهُمْ وفسادهم وإفسادهم؟ أم أنّ في هذين السؤالين سذاجةً، أو قفزاً على أولويّات المواجهة العربيّة مع العدو الإسرائيلي؟

الأمين: لا يمكن أن نتطرّق إلى هذه المسألة دون أن نربطها بما سبقها، وأعني: «حالةَ الاعتراض» في لبنان (وهنا أميِّز بين «معارضة» هي مِن طبيعة السلطة القائمة حالياً، وبين «اعتراض» هو عنوان لقوى التحوّل التي تضع في أساس مهامّها بناءَ دولةِ العدل والقانون والمؤسّسات بصورةٍ تختلف عن الشعارات الاستعراضية التي تستخدمها كلٌّ من السلطة و«المعارضة» التي هي من طبيعتها سواءٌ بسواء!). فأقول: إنّ ثمّة مفارقة واضحة هي أنّ المطلوب من لبنان - سوريّاً - ألاّ يكون مركز استقواء ضدّ الموقف العربي السوري من مستحقات الصراع مع العدوّ الصهيوني. وهذا من حقّ سوريا: فمن حقّها ألاّ يكون لبنان خنجراً في خاصرتها، أوْ عامل إضعاف لموقفها التفاوضي المنطلق من قاعدةٍ أساسيّة مؤدّاها أنّ التفاوض هو جزء من المعركة مع العدوّ واستمرارٌ لها - وإن كان، في الوقت نفسه، مظهراً من مظاهر ضعف المواجهة العربية الشاملة. أريد أن أتساءل هنا: كيف يمكن أن يتأسّس في لبنان موقفٌ وطنيّ داعمٌ في العمق لهذا التوجُّه السوريّ، دون أن تكون هناك قوى ذات مصداقية حقيقية (وهي قوى «الاعتراض») أقلّ استبعاداً ممّا هي عليه الآن في «لعبة» العلاقة بين سوريا ولبنان؟

يَظهر أنّ سوريا تتعاطى مع لبنان في هذه المسألة تعاطياً سريعاً بعضَ الشيء. فلبنان [في حساب الأخوة السوريين] ذو واقع سياسي وطائفي معيَّن، وهدف سوريا هو التعاطي مع القوى الموجودة في لبنان، قوى «الأمر الواقع» التي تتشكّل منها السلطة اللبنانية؛ وبالتالي فإنّ سوريا تعتقد بضرورة المحافظة على هذه القوى صاحبةِ القرار السياسي في لبنان لكي يبقى هذا البلد إلى جانب سوريا في مواقفها. لكنّني أرى

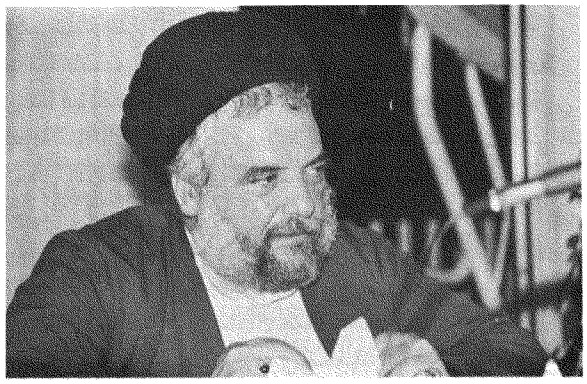

السيد محمد حسن الأمين

أنّ مشروع السلطة في لبنان يتأسّس على غير هذا المنطلق الذي تطمح سوريا في أن يكون للسلطة اللبنانية. فهذه السلطة الأخيرة قد تأسّست وتتأسّس على قاعدة أنّ التسوية حاصلة؛ والمقصود بالتسوية هنا ليس ما تطمح إليه سوريا نفسُها، بل ما تطمح إليه القوى التي تعتقد أنّ وجود إسرائيل في المنطقة وجودٌ أكبر من أن يكون موضوعاً للمقاومة، وأنّ المنطقة العربيّة ذات يوم ستكون دائرةً تحتلّ فيها إسرائيل مركزَ المحور؛ وتبعاً لذلك فإنّ على أهل السياسة في لبنان [بحسب منطق أطراف السلطة اللبنانية] أن يبرمجوا خططهم بناءً على هذه الحقيقة القادمة [«حقيقة الشرق أوسطية»]. وهذا نلحظه في قرارات الدولة اللبنانية الخاصّة بالحريّات، والاقتصاد اللبناني، وفي تركيز المحتوى الطائفي للنظام اللبناني، وفي الكلام عن «لبنان الدور» و«لبنان الخدمات»... بحيث يصبح لبنان جزءاً قابلاً، لا جزءاً اعتراضياً، حين تقوم الشرق الأوسطية الجديدة ذات المحور الإسرائيلي الرئيسي.

إذن نحن نرى أنّ الموقف السوري الداعم لهذه القوى التي تتشكّل منها السلطة في لبنان إنّما يتعارض في جوهره مع الأهداف التي تنطلق منها سوريا... وهي أهداف ترى أنّ المستقبل - برغم التسوية - هو مستقبل صراع مع الكيان الصهيوني، وأنّ التسوية ليست إلاّ حلقة من حلقات هذا الصراع. هنا أريد أن أتوجّه بالسؤال التالي إلى الأخوة السوريين: إذا كانت السلطة اللبنانية الراهنة تقدّم اليوم لسوريا تسهيلات بشأن المقاومة من جهة، ومن أجل إقامة علاقات مميّزة بين لبنان وسوريا من جهة ثانية، فما هي ضمانات سوريا في أن لا تقلب لها هذه السلطةُ ظهرَ المجنّ حين يحلّ تحدّي التسوية والتطبيع؟ إنّ أيّ اختلال لتوازن القوى الحالي مؤهِّلٌ لأن يجعل من قوى السلطة اللبنانية، المستقوية بسوريا في عمليّة مصادرة الداخل [اللبناني]، تقفز قفزة مباشرة باتّجاه أهدافها الواقعة عند مركز القوّة الأساسي في المشروع [الشرق الأوسطي] الجديد: إسرائيل!

من هنا، وبوصفي مواطناً لبنانياً منخرطاً انخراطاً فعلياً في الاعتراض والمقاومة والعمل السياسي، فإنّني أدعو القيادة السوريّة إلى إعادة النظر في هذه العلاقة [مع السلطة اللبنانية الحالية]، وهي علاقة أرى أنّها ستكون على حساب فكرتنا

الأساسيّة التي نلتقي فيها مع أخوتنا السوريين: ومؤدّاها أنّ عملية التسوية ليست نهاية الصراع مع الكيان الصهيوني، وإنّما حلقة فحسب من حلقات هذا الصراع. وهذا يقتضي إعادة بناء العلاقة مع قوى الاعتراض (بما فيها القوى التي لا تحمل الآن شعارَ المقاومة المسلّحة ضد العدوّ الصهيوني بل تجد أنْ ليس في وسع لبنان وحده في الحاضر أن يمارس عمليات المقاومة المسلّحة). إنّ قوى الاعتراض اللبنانية التي تصرّ على بناء لبنان وطناً يملك عناصره الذاتيّة في المنطقة العربيّة، إنّما هي قوى تشكّل ضمانة للموقف العربي السوري تجاه مخاطر المستقبل، وهي ضمانة أعظم بكثير من تلك «الضمانة» التي توفّرها لها قوىً لو تُرك لها الخيارُ لكانت اختارت العمَل مع إسرائيل في هذه المرحلة.

لقد كنتُ أُعاتب أحياناً بعض إخواني في القيادة السورية، بشأن علاقتهم مع بعض الرموز اللبنانية التي تورّطت تورّطاً كاملاً في العلاقة مع «إسرائيل» إبّان الاحتلال، وارتكبت مجازر بحق لبنانيين وفلسطنيين. فكان يأتيني جوابٌ يُشعر بالحكمة، ولكنّه – عندما تتقصّاه – موقف خطير: وهو «أنّ هذه الرموز إذا لم تكن إلى جانب سوريا فأين ستكون؟ لا شكّ أنّها ستكون إلى جانب إسرائيل!».

وجوابي: هل يجوز أن تكون السياسة السورية موضوعاً للابتزاز في لبنان؟ أنا أعتقد أنّنا، كقوى اعتراض، مطالَبون بإحداث تحوّل – عبر الحوار والنقاش – في السياسة السورية ذاتها، وهي سياسة ستبقى إلى أمدٍ طويل فاعلة ومؤثّرة ومرجِّحة على مستوى لبنان. وأقول هذا بعد الذي جرى في الانتخابات النيابية مؤخّراً، إذ جرت تحالفات رُكِّبتْ خارج لبنان وإلاّ لما قامت أصلاً، وكان يمكن أن تقوم تحالفاتٌ أُخرى تعمِّق الانتماء العربي المقاوم اللبناني. غير أنّ قوى الاعتراض نفسها لم تقم بالدور الكافي على صعيد التأثير في السياسة السورية في لبنان، فتمكّنتْ لوائحُ السلطة من استثمار هذه العلاقة استثماراً كاملاً، وجاءتْ بمجلس نيابيّ قد يكون فيه جانبٌ واحدٌ من الجوانب التي تطلبها سوريا، وهو أنّ المجلس ليس معارضاً للعلاقات المميّزة مع سوريا. غير أنّه كان يمكن أن ينشأ مجلسٌ نيابي يؤيّد العلاقات المميّزة المذكورة، لكنّه – بالإضافة إلى ذلك – يمثّل قاعدةً واسعة لن تكون في يوم من الأيام قاعدةً من أجل مواجهة مقتضيات السياسة التحالفية مع سوريا.

إنّ قوى الاعتراض تدرك مقتضيات هذه السياسة التحالفية مع سوريا الآن، وتدرك أبعادها في المستقبل؛ فليست علاقة هذه القوى بسوريا علاقة موسميّة. وبكلمة واحدة فإنّ النقد الذي أتوجّه به للسياسة السورية إنّما يختصّ بالطابع الموسميّ لسياسة سوريا في لبنان، لا الطابع الطويل المدى!

مروّة: أنا مع الرأي القائل بضرورة التحدّث، بمختلف الوسائط، مع الأشقّاء السوريين حول العلاقة بين البلدين والشعبيْن، سواء عبر وسائل الإعلام أو في اللقاءات المباشرة

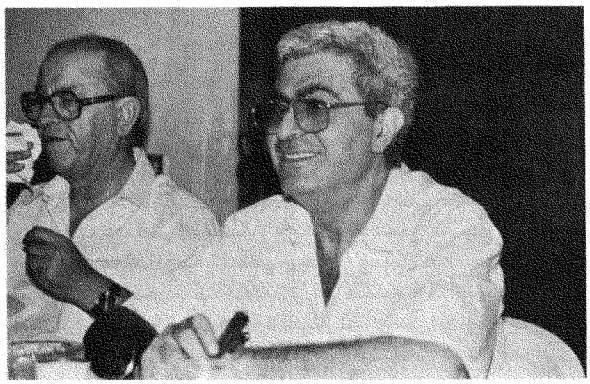

الياس خوري وكريم مروّة

التي شاركتُ في كثيرٍ منها وتحدثتُ بصراحة كاملة في مجمل الموضوعات وبمستوياتها الثلاثة التالية:

١ – علاقة لبنان بسوريا هي علاقة ضرورية للبلدين والشعبين كليهما، لا لكونهما بلديْن عربييْن فحسب، بل لأنّهما لبنان وسوريا تحديداً. هذا المستوى إذن هو الحاجة الموضوعية لعلاقات التكامل بين البلديْن. وأنا على اقتناع بضرورة هذه العلاقات حتى بمعزل عن القائمين على السياسة في هذا البلد أو ذاك.

٢ – المستوى الثاني يتعلّق بالتسوية الجارية مع إسرائيل. وواضح في هذا المجال أنّ السياسة السورية تُخضع كلّ شيء لهذا الدور المتميّز لسوريا في المفاوضات... وهو أفضل الأدوار في الوقت الراهن، بدليل أنّ سوريا هي البلد العربي الوحيد الذي لم يَتورّط في أيّ اتّفاق لا يستند إلى احترام قرارات الأمم المتّحدة ولا ينطلق من شعار مدريد: «الأرض مقابل السلام». وبكلمة فإنّ سوريا لم تخضع حتى الآن – وأمل ألاّ تخضع في المستقبل – لأيّ ابتزاز يثنيها عن التخلّي عن أساس التسوية مع إسرائيل؛ وهو أساس – سواء أكنّا معه أم ضدّه – يلخّص الوضع القائم. وكان السوريون يقولون دائماً، في السرّ وفي العلن، إنّ أيّة تسوية على أساس «الأرض مقابل السلام» لن تنهي هذا الصراع وإنّما هي مجرّد محطّة. وأنا مع هذا الموقف: فالصراع – في رأيي – لن يتوقّف إلاّ حين تنتهي إسرائيل ذاتها أو تكفّ عن أن تكون على ما هي عليه الآن: إسرائيل العنصرية، المغتصبة للأرض، إلخ... وهذا ليس في المدى المنظور احتمالاً ممكناً.

إذن السياسة السورية الراهنة تُخضع كلّ شيء لهذا الدور التفاوضي الصحيح، بما في ذلك في التعامل مع السلطة اللبنانية القائمة... ويدافع بعض اللبنانيين عن الموقف السوري هذا بالإشارة إلى أنّ بعض قوى السلطة اللبنانية، أو ربّما كلّها، مؤهّلة، لو تُركتْ لوحدها، لأن تكرر على المسار اللبناني ما حصل على مسارات عربية أخرى. وهو سيكون، لو حصل، عنصر إضعافٍ لسوريا في موقفها التفاوضيّ الصحيح.

لكنّي مع ذلك أرى أنّ السياسة السورية، في هذا المجال تحديداً، تتجاهل بعض العوامل أو الاحتمالات. فماذا لو ضعفتْ سوريا أمام الضغوط العديدة – بما فيها عدوان إسرائيل محتمل

عليها – وماذا سيكون موقف بعض القوى اللبنانية [داخل السلطة وخارجها] إذّاك؟ لقد سألنا هذا السؤال لأشقّائنا السوريين، فكان الجواب: «من المحتمل أن تختار بعض هذه القوى الموقعَ الآخر!» إذن لا تجب المراهنةُ على طرف واحدٍ في لبنان، هو السلطة أو حلفاؤها، بدون الأخذ بعين الاعتبار **مجموعَ الشعب اللبناني**، مجموعَ قواه التي هي في أساسها معادية لإسرائيل ومؤيِّدة للعلاقة المتميّزة مع سوريا. إنّ تجاهل هذا المجموع، لصالح مصادرة السلطة اللبنانية له، ذو مخاطر كبيرة على المفاوضات والمستقبل. وأنا أقول إنّه إذا كان ثمّة خطأ في السياسة السورية بهذا المعنى، فإنّ هناك خطأ أكبر في الموقف اللبناني... إذ يجب على السلطة اللبنانية أن تقوم بدورها – لا أن تستقيل منه!– ضمن العلاقة القائمة مع سوريا ومن ضمن وحدة المسارين، وهذا سيؤسّس لعلاقة أفضل في المستقبل مع سوريا. وضمانة هذا الدور اللبناني الرسمي هي مجموع القوى الوطنيّة والديموقراطيّة، والمراقبة الشعبية بحسّها السليم.

٣ – المستوى الثالث يتعلّق بمجمل السلوك السوري تجاه لبنان. فالمطلوب أن تُراعى الخصوصيات والخيارات الديموقراطية لكلا الشعبين في هذه العلاقة التكاملية التي يجب أن تكون تكافؤية بمعزل عن نوع السلطة في البلدين. وحين نقول «كلا الشعبيْن» فإنّنا نعني بالدرجة الأولى: **الشعبَ الأصغر**، الأضعف، الأقلّ قدرة... لا الشعب الأكبر والأقوى. إذن فمن المطلوب في أيّة علاقة تكافؤية بين البلدين أن تُراعَى مصالح الشعب اللبناني وخصوصياته وخياراته وحريّته. وعلى قاعدة هذه الأسس تقوى العلاقة وتتوطّد وتتعزّز وتأخذ طريقها الصحيح إلى التعامل في كل الميادين.

وبالانتقال إلى الجانب اللبناني فإنّ هناك قوى معادية في لبنان لسوريا، ويجب نقدها لأنّه ليس من مصلحة لبنان أن يستمرّ هذا الفريق في عدائه لسوريا. إنّنا مع النقد، ومع الاعتراض، ولكنّنا ضدّ العداء لسوريا.

وأمّا بعض القوى التي تعتبر نفسها صديقة لسوريا فإنّها تتعامل بشكل انتهازيّ فظّ من شأنه أن يدمّر العلاقة بين البلدين. ولذلك لا بدّ من نقده والحذر منه.

وأمّا النقد الأخير فأوجّهه للقوى الديموقراطية(...) فالمؤسف أنّ قوى الاعتراض والتغيير لم تضع برنامجاً يسهّل قيام عَاملٍ وطنيّ لبنانيّ يكون منطلقاً لطرح أسس صحيحة للعلاقة بين لبنان وسوريا ويكون منطلقاً لكل عمل يهدف لتعزيز الاستقلال والسيادة والحريّة للشعب وللوطن. وهذه المهمّة يجب أن تكون مهمّة كلّ وطني لبناني أيّاً كان فكره.

المحور الخامس: المقاومة والثقافة

إدريس: لقد داهمنا الوقت، ولم نتحدّث بعد عن المحور الأخير. وهو محور «المقاومة والثقافة». ولكنّ عزاءنا هو في أنّ هذا الموضوع لا يمكن بحثه في ندوة واحدة، بل هو رهنٌ بعمل المثقفين اليوميّ: بحوارهم الذاتي والجماعي، بنضالهم، بتفاوضهم حول الأسس المثلى لتوسيع آفاق المقاومة بالإبداع أو بالإسهام السياسي المباشر. وتعدكم الآداب، أيّها المدعوّون الكرام، بأن تخصّص لهذا المحور ندوة كاملة. ولكن لا يجوز أن ننهي هذه الندوة، بدون أن نتطرّق إلى دور الثقافة في دعم المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي للجنوب والبقاع الغربي تحديداً.

لقد كنّا في السبعينات والثمانينات، بل قبل ذلك، نزعم أنّ إسرائيل تنجح حين تنجح في تفتيتنا طائفيّاً. والحق أنّ إسرائيل اليوم قد نجحت، بمعنى من المعاني، وبمساعدة السلطة اللبنانية واعيةً أم غير واعية، في أن تحصر المقاومة الوطنية بطائفة (هي الطائفة الشيعية) وبحزب (هو حزب الله)... وربّما بإذاعة (هي إذاعة النّور) وبتلفزيون (هو تلفزيون المنار). ولكنْ أين دور الثقافة في مواجهة هذا التفتيت؟ وقبل ذلك أسأل الأستاذ كريم مروّة: هل يمكن أصلاً إحياءُ فكر مقاوم تعدّدي وديموقراطيّ بدون وجود مقاومة عسكرية ذات برنامج تعدّدي وديموقراطيّ؟

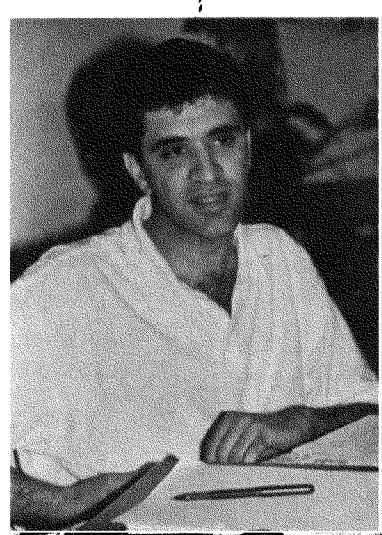

سماح ادريس

مروّة: قلتُ إنّ المقاومة فكرةٌ هدفُها تحرير الوطن والعمل على تغييره في الوقت نفسه؛ وكلّ ما سوى ذلك انتقاصٌ من دورها. فعلى الرُّغم من أنّ المهمّة المباشرة للمقاومة هي التحرير، فإنّ مهمّتها التاريخيّة هي توحيد البلد، وإخراجه من الحرب الأهلية. وهكذا، وكما ذكرت، فإنّ المقاومة متعدّدة الوجوه. ولا شكّ أنّك قرأتَ في كتابي [المقصود: **المقاومة، أفكار للنقاش**...] أنّ الثقافة تلعب دوراً أساسياً في إغناء مفهوم المقاومة والارتقاء بوعي المقاومين، لكي يتّحد هذا الوعي مع المفهوم المتعدّد للمقاومة الذي تحدثنا عنه سابقاً...

إدريس: ساعيد السؤال: «هل يمكن أصلاً إحياءُ فكر...»

مروّة: الآن فهمت سؤالك. فكرة المقاومة موجودة، وقد نستطيع أن نساهم بها وقد لا نستطيع. إذن ليس من الضروري أن أكون مقاتلاً كمقاتلي حزب الله اليوم كي أستطيع أن أتحدّث عن فكر المقاومة! بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هناك تاريخاً للمقاومة الوطنية، وهذا التاريخ متعدّد: حديث (منذ الاجتياح)، وسابق (منذ عام ٤٨) بل ما قبل ذلك (منذ الانتداب وقبله). ففكر المقاومة، وأقول هذا من جديد، هو فكر تغييري مرتبط بالمشروع المستقبلي.

خوري: أعتقد أن الأستاذ كريم، بحكم مسؤوليته النضالية

السياسية، قد مزج بين دور الثقافة ودور الفكر السياسي (القائد، الراسم لاستراتيجيّات النضال). أنا أرى أنّ دور الثقافة هو النقد، ونقد المقاومة أوّلاً. وربّما إحدى ثغرات الثقافة اللبنانية والعربية هي أنّها - باستثناءات قليلة - قد قبلت بأنْ تتغاضى عن نقد القوى الثورية الاعتراضية، بحجّة أنّ المعركة تقتضي تجنيد كلّ القوى من أجل «الهدف الأسمى». وفي ظنّي أنّ ما فعله إدوارد سعيد في نقده للسلطة الفلسطينية، وما فعله البعض في لبنان أثناء الحرب الأهليّة وإنْ بشكل أشدّ خفوتاً لأنّه أدبيّ أساساً، هو من واجبات الثقافة. بل إنّه يجب علينا أن **نفرض** على القوى المقاومة أن تقبل بأن ننقدها رغماً عنها، لأنّه يصعب عليها أن تقبل بالنقد كما يبدو... إلاّ حين تنهزم فتصبح إذّاك مع المثقفين؛ ولكنّها تقمع النقد حين تكون في السلطة أو حين تصل إليها!

بالجواب على سؤالك أقول أوّلاً إن هناك قوى متعدّدة **تقاوم** إسرائيل. صحيح أنّ حزب اللّه هو من **يطلق النّار** على إسرائيل، لكنّ مقاومتها موجودة في كلّ لبنان وفي كلّ العالم العربي. غير أنّنا يجب أن نجبر القوى المقاتلة، أو نجبر الفئات المهيمنة في هذه القوى، على الاعتراف بالثقافة النقدية شرطاً لاعترافها بتعددية المجتمع وشرطاً لاعترافها بالديموقراطية. فمن دون الديموقراطية لا نستطيع أن نقاوم الاحتلال ولا أن ننتصر عليْه.

الأمين: كان من الأفضل أن نتحدّث عن هذا المحور في أوّل الندوة، ومن ثَمّ نتنزّل إلى العناوين الأخرى، لأنّ من شأن الخطّة التي أقترحها أن تضيء لنا هذه العناوين. ومع ذلك نقول إنّه لا يمكن أن نتكلّم عن المقاومة والثقافة من دون أن ندرك توّاً أنّ الثقافة ليست شيئاً آخر غير المقاومة. الثقافة، في جوهرها، هي المقاومة. وبالتالي فإنّ الوظيفة النقدية التنويرية عمل مقاوم، بغضّ النظر عن علاقة المنتَج أو المعْطَى الثقافي في الحديث عن المقاومة المسلّحة التي نواجه بها العدوّ الإسرائيلي.

في هذا المجال أريد القول إنّ الثقافة عاملٌ داعم للمقاومة، ولا يمكن أن تكون هناك ثقافة حقيقية من دون أن تكون إلى جانب المقاومة... وأن تكون ناقدةً للمقاومة في الوقت نفسه كما ذكرتم.

ما كنتُ أطمح إلى بحثه هو أزمة ثقافتنا العربيّة المعاصرة، وأزمة علاقتها بالسلطة، لنستطيع أن نحدّد بدقّة مدى قيام هذه الثقافة بدورها النقدي. فثمّة التباسات كثيرة في علاقات المثقّف بالسلطة، تجعل من موضوع المقاومة نفسه موضوعاً أكثر ما يتصل بالشأن الثقافي.

أريد أن أضيف أنّ المقاومة بشكلها الوحيد ميدانياً هي مظهر ثقافيّ أيضاً. فحزب اللّه يقاتل العدوّ الإسرائيلي بعوامل كثيرة: إقليمية ولبنانية، ولكنّه يقاتله بدرجة أساسية **بعامل ثقافي** ورؤية ثقافية أيضاً. ولذلك إذا أعدنا النظر في منطلقات المقاومة في ثقافاتنا المختلفة - ومنها الدين - فإنّنا نستطيع أن نحقّق أمراً أساسياً متمّماً للمقاومة القائمة اليوم. فثمّة «حوار طرشان» الآن: بين من يستحضر التراث الإسلامي في مجال المقاومة ليقول إنّ هذا التراث هو ما يملك عناصر المقاومة لا ثقافتنا المعاصرة...وبين من يقول إنّ ثقافتنا الراهنة المنقطعة عن التراث هي التي بمقدورها أن تشكّل حال مقاومة حقيقية.

ونحنُ ندعو - ومن على صفحات مجلة **الآداب** - إلى حصول سجال مثمر وموضوعي بين المثقفين حول هذه القضيّة التي ستكسب الثقافة مكانةً ودوراً ووظيفة حقيقية في هذه اللحظة الراهنة.

إدريس: كان بودّي ان تتحدّثوا، وبشكل تفصيلي، عن دور المؤسسات الثقافية في دفع عمليّة المقاومة أوْ في كسر الحصار المفروض عليها من قبل السلطة و«السلطة الرديفة». وفي طليعة هذه المؤسسات، ربّما: «اتّحاد الكتّاب اللبنانيين» الغائب غياباً كليّاً عن الوظيفة النقدية التي تطمح إليها ثقافةُ المقاومة... و«مسرح بيروت»، ومجلة «الطريق». وأمل ان نتحدّث عن كلّ هذا، واكثر منه، في ندوة قادمة.

ومن جديد اشكركم جميعاً على جهدكم، وعلى وقتكم، وإلى لقاء قريب.

بيروت